

## تقدير معدلات الإعالة العمرية و الاقتصادية في قضاء زاخو

### دراسة ميدانية لعينة من الأسر لعام 2017

احمد محمد اسماعيل

كوفان طه عبدالله

استاذ وساعد

مدرس وساعد

العراق

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة الإعالة العمرية والاقتصادية من خلال إبراز أهم مسبباتها ثم إيجاد الحلول المناسبة لها مع التطبيق على قضاء زاخو التابع لمحافظة دهوك بإقليم كوردستان العراق. ولبلوغ ذلك تم اتباع المنهج الوصفي واستعمال أداة الاستبيان لجمع البيانات والمعلومات.

أهم نتائج الدراسة : وجود معدلات نمو سكاني مرتفعة في قضاء زاخو، ارتفاع كبير في معدلات البطالة، قضاء زاخو يعتبر فتياً و معدل التعمير فيه، ارتفاع معدلات الإعالة نوعاً ما كنتيجة لارتفاع معدلات البطالة وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل.

**الكلمات المفتاحية :** الإعالة العمرية - الإعالة الاقتصادية - النمو السكاني - البطالة - سوق العمل

Abstract :

This research aims to study the phenomenon of age and economic dependency by showing its main causes then finding the appropriate solutions, with the application to the Zakho district of the province of Duhok Kurdistan Region of Iraq. To achieve this, the descriptive approach was followed and the questionnaire tool used to collect informations.

The main results of the study : high population growth rates in Zakho district, high unemployment rates, Zakho district considered youthful, high rate of dependency as a result of high unemployment rates and low participation of women in the labor market..

Keywords: Age dependency - Economic dependency - Population growth - Unemployment - Labor market

المقدمة :

لقد رافق الاعالة البشر منذ بداية الحياة على هذا الكوكب حيث لابد من قيام الناس بإعالة افراد عائلاتهم حتى يبلغوا سنة معينة بعدها يستطيعون القيام بالعمل. وازدادت هذه الظاهرة بمرور الزمن لحين وصول العالم إلى مليارات أو مليارات من البشر، وقد كانت في البداية مقتصرة على رعاية صغار السن أو العاجزين عن العمل بسبب العجز أو المرض أو الشيخوخة، ثم مع تقدم العالم وظهور الانظمة الاقتصادية

ادى ذلك إلى ظهور من هم قادرون على العمل وراغبون فيه ولكن لا يحصلون عليه لعدة اسباب منها حلول الآلة محل العمل اليدوي و التطور التكنولوجي وغيرها من الاسباب.

وفي الوقت الحاضر تعاني العديد من الدول من ارتفاع معدلات الاعالة لذا فان من الاهمية بمكان ان يتم دراسة هذه الظاهرة للوقوف على مسبباتها و ايجاد الحلول المناسبة لها.

**مشكلة الدراسة:**

تكمن مشكلة البحث في وجود اعداد لا يستهان بها من الاشخاص لا يدخلون في العملية الانتاجية وبالتالي لا يساهمون في الانتاج بل مستهلكون فقط.

**هدف البحث:**

يهدف البحث الى تشخيص معدلات الاعالة الاقتصادية بقضاء زاخو التابع لمحافظة دهوك بإقليم كوردستان العراق للوقوف على حقيقة معدلاتها و بيان الحلول المناسبة لها.

**فرضية البحث:**

يفترض البحث وجود معدلات الاعالة ملفقة للنظر في قضاء زاخو في عام 2017 بسبب الظروف الاقتصادية التي مر بها الاقليم خلال الاعوام التي سبق ذلك ما يستوجب الوقوف على حقيقتها.

**منهجية البحث:**

للوقوف على حقيقة ظاهرة الاعالة فقد تم تقسيم البحث الى جانبين اساسيين فالاول ركز على الجانب النظري لموضوع السكان و الاعالة و الجانب الثاني ركز علية تقدير معدلات الاعالة من خلال المنهج الوصفي و اعتماد استمار الاستبيان كاداة للحصول على البيانات.

**المبحث الاول: الجانب النظري:**

**اولاً: السكان:** يعرف السكان بانهم عبارة عن مجموعة بشرية تسكن ضمن حدود معينة الذين لديهم صفة واحدة مشتركة او أكثر كالعادات والتقاليد ويتمنعون بمواطنة البلد و يطبقون ما تقرره من قوانين، كذلك يعرف السكان بالثروة البشرية للبلد فالعنصر البشري يشكل اهم عنصر من عناصر الدولة و اهم مقوماتها الفعلية والحسمة في استثمار مقوماتها الاخرى، فالاتجاهات المختلفة لنمو السكان يتربّ عليها تأثيرات على عرض العمل ومستويات المعيشة والخدمات المختلفة وغيرها من المتغيرات الاخرى لذلک فان هناك اهتمام كبير بالتطورات السكانية بغية وضع سياسات سكانية من شأنها رفع مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>1</sup>.

**ثانياً: تركيب السكان:** يقصد بالتركيب السكاني دراسة المجتمع بمختلف الخصائص السكانية، وذلك لاستخدام هذه المعلومات لعدة اغراض منها ما يتعلق بمقارنة التغير في الهيكل السكاني بين المجتمعات المختلفة خلال فترة زمنية معينة او للمجتمع نفسه في فترات زمنية متباعدة ، ويتخذ التركيب السكاني صوراً عدّة، ومن اكثراها شيوعاً في التحليلات السكانية:<sup>2</sup>.

1. التركيب النوعي: يقصد بالتركيب النوعي، تقسيم المجتمعات السكانية الى قسمين وهما الذكور والإناث، وتحسب نسبة الذكور الى كل مئة أنثى وتعرف هذه النسبة بالنسبة الجنسية ، وقد تحسب هذه النسبة لمجموع السكان، او لكل فئة من فئات السن على ذاتها.

2. التركيب العمري: في التركيب العمري يتم تصنيف السكان تبعاً لسنوات العمر التي قضوها، ويتم تحديد ذلك حسب تاريخ ميلاد الأفراد ويتم توزيع السكان الى فئات عمرية احادية او خمسية او عشرية او غيرها من الفئات<sup>3</sup>.

1. ويمكن النظر الى التركيب العمري للسكان بشكل عام من خلال مقاييسن: الاول احصائي أي على اساس الشرائح العمرية ، والثاني وظيفي من خلال تقسيم السكان على اساس الفئات العمرية<sup>4</sup>.

• فئة صغار السن (اقل من 15 سنة) وتمثل هذه الفئة تصنيف المجتمعات البشرية الى مجتمعات شابة او مجتمعات ناضجة او معمرة.

• فئة متوسطي السن (15- 64 سنة) وتعتبر هذه الفئة المنتجة في المجتمع والتي يقع عليها عبء اعالة باقي الفئات و في الكثير من الاحيان تقسم الى فئات اخرى فرعية مثل 15 الى 34 و التي تعتبر فئة الشباب تميزا لهم عن فئة البالغين الكبار 35 الى 64.

• فئة كبار السن (64- سنة فاكثر) و تضم هذه الفئة غالبا المتقاعدين عن العمل و ترتفع بينهم نسبة الارمل و يعتبر التعمير معيارا و دليلا عن مدى التقدم الصحي في البلد.

3. التركيب الاقتصادي: يعتبر التركيب الاقتصادي اساساً لوضع الخطط المستقبلية بمختلف المجالات التنموية والاقتصادية، بل وحتى في مجال تنمية وتطوير الخدمات العامة، وهنا تبرز اهمية دراسة التركيب الاقتصادي للسكان للتعرف على نسب العمالة وخصائصها ومعرفة معدلات البطالة وتوزيعها المختلفة حسب العمر والنوع والمهنة ، كما ان التركيب الاقتصادي يساهم مباشرة في تحديد حجم القوة العمل الخالية والمستقبلية اعتماداً على معدلات النمو السكاني ومدى مساهمة المرأة في القوة العمل ومن الممكن تقسيم السكان حسب التركيب الاقتصادي الى<sup>5</sup>.

A. الافراد داخل القوة البشرية : ان مفهوم القوى البشرية هو اكثر شمولاً من مفهوم القوى العاملة فالضافة الى القوى العاملة يشمل الخارجين عنها ايضاً . وهم الذين قد يدخلون مستقبلاً في القوة العمل، امثال الطلبة وربات البيوت، اذن فالموارد هي ما يمتلكه اي بلد من الطاقات والمهارات والمواهب والمعارف المستخدمة فعلاً، او التي يمكن استخدامها في انتاج السلع والخدمات<sup>6</sup>.

• القوى العاملة: ويشمل الافراد الذين يقومون فعليا بعمل جسدي او عقلي يهدف الى انتاج سلع او خدمات بأجر او بدون اجر، مستخدمين لحساب الغير او لحسابهم الخاص. وكذلك يشمل المتعطلين وهم القادرين على دخول سوق العمل ولكنهم لا يجدون العمل رغم رغبتهم فيه وبحثهم عنه<sup>7</sup>.

B. خارج نطاق القوى العاملة: وهم السكان الذين دخلوا من حيث السن قوة العمل، ولكنهم لا يعتبرون من العاملين لأنهم لا يعملون ولا يبحثون عن عمل مثل ربات البيوت و الطلبة و الغير الراغبين في

العمل و نزلاء السجون والمستشفيات و العاجزين عن العمل بسبب إصابتهم بمرض أو بسبب إعاقة معينة او تقدمهم في السن.

٤. خارج القوة البشرية: ويضم هذا الجزء من السكان جميع السكان خارج سن العمل كالأطفال والشيوخ، ويضاف إليهم العاجزون عن العمل عجزاً تاماً، والذين لا يستطيعون وبالتالي تأدية أي عمل منتج<sup>8</sup>.

ثالثاً: معدل الإعاقة: يعبر معدل الإعاقة عن العلاقة بين السكان المنتجين و السكان غير المنتجين في المجتمع يؤشر معدل الإعاقة إلى متوسط عدد الأفراد في المجتمع الذين يعتمدون على غيرهم في تأمين احتياجاتهم المعيشية، وهناك عدة أساليب لاحتساب معدلات الإعاقة والذي يقاس وفقاً للمعدلات الآتية<sup>9</sup>:

عدد الأفراد الأقل من 18 سنة

١. معدل الإعاقة العمرية لصغار السن

$$100 * \frac{\text{عدد السكان من 15-64 سنة}}{\text{عدد الأفراد الأكبر من 64 سنة}} =$$

عدد السكان من 15-64 سنة

عدد الأفراد الأكبر من 64 سنة

٢. معدل الإعاقة العمرية لكتاب السن

$$100 * \frac{\text{عدد السكان من 15-64 سنة}}{\text{عدد الأفراد الأقل من 18 سنة + عدد الأفراد الأكبر من 64 سنة}} =$$

عدد السكان من 15-64 سنة

عدد الأفراد الأقل من 18 سنة + عدد الأفراد الأكبر من 64 سنة

٣. معدل الإعاقة العمرية الكلية

$$100 * \frac{\text{عدد السكان من 15-64 سنة}}{\text{عدد السكان العاملين}} =$$

عدد السكان من 15-64 سنة

عدد الأفراد الأقل من 18 سنة

٤. معدل الإعاقة الاقتصادية لصغار السن

$$100 * \frac{\text{عدد السكان العاملين}}{\text{عدد الأفراد الأكبر من 64 سنة}} =$$

عدد السكان العاملين

عدد الأفراد الأكبر من 64 سنة

٥. معدل الإعاقة الاقتصادية لكتاب السن

$$100 * \frac{\text{عدد السكان العاملين}}{\text{عدد السكان من 15-64 سنة}} =$$

النسبة %	عدد الافراد	النسبة %	التكرار	عدد افراد الاسرة
% 2.02	18	% 5.02	9	2 فاقل
% 14.81	132	% 24.58	44	3
% 9.42	84	% 11.73	21	4
% 23	205	% 22.90	41	5

عدد السكان العاملين

عدد الافراد الاقل من 18 سنة(+) عدد الافراد الاعمر من 64 سنة

**6. معدل الاعالة الاقتصادية الكلي**

$$100 * \frac{\text{عدد السكان العاملين}}{\text{عدد السكان العامين}} =$$

عدد السكان العاملين

عدد الافراد الاقل من 18 سنة + عدد الافراد الاعمر من 64 سنة + الافراد العاطلين + الافراد غير

النشطين اقتصاديا

**7. معدل الاعالة الاقتصادية الاجمالي**

$$100 * \frac{\text{عدد السكان العاملين}}{\text{الجانب العملي}} =$$

عدد السكان العاملين

**الجانب العملي:**

**اولا: الخصائص الاقتصادية و الديموغرافية لافراد العينة :**

**1. الخصائص الديموغرافية:**

**1.1**: عدد افراد الاسر: بلغ عدد الاسر موضع الدراسة 179 اسرة و من خلال الجدول رقم (1) و الذي يبيّن تكرارات الاسر حسب عدد الافراد يتبيّن ان 9 اسر كان عدد افرادهم 2 ، فيما كان 44 اسرة مكونة من 3 افراد اما الاسر المكونة 4 افراد بلغ عددهم 21 اسرة ، اما الاسر المكونة من 5 افراد فقد بلغ عددهم 41 و الاسر المكونة من 6 افراد بلغ عددهم 30 اسرة ، اما الاسر المكونة من من 7 و 8 و 9 فرد فقد بلغ تكرارتهم 11 و 12 و 11 اسرة على التوالي ، يبيّن من ما سبق ان العدد الاعمر من الاسر تتكون من 3 و 5 و 6 فردا، اي اسر متوسطة الى حد ما و لعل السبب وراء ذلك يعود الى رغبة اغلب الاسر في الحفاظ على حجم صغير للاسرة بغية التمكن من توفير مستوى معاشي و حياتي جيد للاسرة.

**تقدير معدلات الإعالة العمرية و الاقتصادية في قضاء زاخو**

% 20.20	180	% 16.75	30	6
% 8.64	77	% 6.14	11	7
% 10.77	96	% 6.70	12	8
% 11.11	99	% 6.14	11	9 فاكثر
% 100	891	% 100	179	

\*الجدول من اعداد الباحث استنادا الى استماره الاستبيان

**2.1 التركيب الجنسي:** اما معدلات النسب الجنسية المذكورة في الجدول (2) فاظهر تقارب واضح بين كلا الجنسين حيث بلغت نسبة الذكور 50.40 % بواقع 449 فردا اما الاناث فقد بلغت نسبتهم 49.60 % بواقع 442 فردا ، و تعتبر هذه النسب منطقية و واقعية بالاستناد الى العلوم السكانية.

**الجدول (2) توزيع افراد العينة حسب الجنس**

\*الجدول من اعداد الباحث استنادا الى استماره الاستبيان

**3.1 التركيب العمري:** من البيانات المذكورة في الجدول (3) يتبيّن ان اكثر من نصف عينة المجتمع يقعون ضمن الفئة العمرية 15 الى 64 سنة اي الفئة المنتجة بواقع 52.08 % كما ان 40.96 % من افراد العينة هم ضمن الفئة العمرية اقل من 14 سنة او ما يساويها ، و تشير هذه النتائج الى ان قضاء زاخو هو مجتمع فتى .

**الجدول (3) توزيع افراد العينة حسب التركيب العمري**

النسبة %	عدد الافراد	النسبة %	التكرار	عدد افراد الاسرة
% 2.02	18	% 5.02	9	2 فاقل
% 14.81	132	% 24.58	44	3
% 9.42	84	% 11.73	21	4
% 23	205	% 22.90	41	5
% 20.20	180	% 16.75	30	6
% 8.64	77	% 6.14	11	7
% 10.77	96	% 6.70	12	8
% 11.11	99	% 6.14	11	9 فاكثر
% 100	891	% 100	179	

\*الجدول من اعداد الباحث استنادا الى استماره الاستبيان

النسبة	التكرار	الفئة العمرية
% 40.96	365	14 او اقل
% 52.08	464	64-15
% 6.96	62	65 او اكثر
	891	

الاستبيان

**2: الخصائص الاقتصادية:**

**1.2: التركيب الاقتصادي:**

من خلال بيانات التركيب الاقتصادي نستدل الى الامكانات البشرية المتاحة فعلا في المجتمع و يتبيّن من البيانات المدرجة في الجدول (4) ان 344 فردا بواقع 74.13 % من اجمالي الافراد في سن العمل هم داخل قوة العمل ، اما الافراد خارج قوة العمل لمختلف الاسباب (طالب - معاق - ربة بيت) فقد بلغت نسبتهم 25.86 % بواقع 120 فردا .

**الجدول (4) توزيع افراد العينة حسب التركيب الاقتصادي**

النسبة	النكرار	الموارد البشرية
%74.13	344	داخل قوة العمل
%25.86	120	خارج قوة العمل
%100	464	المجموع

\*الجدول من اعداد الباحث استنادا الى استماره الاستبيان

**2.2: معدلات العمالة والبطالة:**

ان الافراد العاملين هم الاشخاص الذين يؤدون عملا في احد القطاعات الاقتصادية و يحصلون مقابل هذا العمل على اجر و راتب تمكّنهم من اعالة انفسهم و افراد اخرين ، اما العاطلون عن العمل هم اشخاص قادرون و راغبون بالعمل ولكنه لايجدون فرصة للعمل وبالتالي يشكلون عبئاً اقتصادياً على الافراد العاملين. ومن البيانات المدرجة في الجدول (5) يتبيّن ان 240 فرداً من عينة البحث و بنسبة بلغت 69.76% هم من العاملين اما العاطلين عن العمل فقد بلغت نستهم 30.23%.

**الجدول (5) معدلات العمالة والبطالة**

النسبة	النكرار	قوة العمل
%69.76	240	العاملين
%30.23	104	العاطلين
%100	344	المجموع

\*الجدول من اعداد الباحث استنادا الى استماره الاستبيان

**جدول(6) توزيع العمالة بين القطاعين الحكومي و الخاص**

النسبة	النكرار	العاملين
%59.58	143	العاملين في القطاع الحكومي
%40.42	97	العاملين في القطاع الخاص
%100	240	المجموع

\*الجدول من اعداد الباحث استنادا الى استماره الاستبيان

كما يمكن ملاحظة ان 59.58% من الافراد العاملين يعملون في القطاع الحكومي وبذلك يشكلون النسبة الاكبر حيث وصلت نسبة الافراد العاملين في القطاع الخاص الى 40.42%، ولعل هذا نتيجة طبيعية للسياسة توفير فرص العمل المتبقية من قبل الحكومة و التي غالباً ما تتركز على توفير فرص العمل ضمن القطاع الحكومي خاصة للخريجي الجامعات و المعاهد ، و كذلك ضعف دور القطاع الخاص في خلق فرص العمل و اعتمادها في الكثير من الاحيان على العمالة المستوردة ، ولا يمكن هنا انكار عدم التوافق بين مخرجات التعليم و احتياجات سوق العمل .

**جدول(7) توزيع العماله حسب الجنس**

النوع	العاملين	العاملين
%70	168	الذكور
%30	72	الإناث
%100	240	المجموع

\*الجدول من اعداد الباحث استنادا الى استماره الاستبيان

اما الجدول رقم (7) فنستدل منه ان اغلب الافراد العاملين هم من الذكور حيث بلغت نسبتهم 70% فيما بلغت نسبة الإناث 30% ، و اهم اسباب ذلك يعود الى اعتماد اغلب الاسر في الاساس على الذكور في اعاليتها مما يدفعهم الى العمل حتى وان كان لا يتاسب مع امكاناتهم و مهاراتهم و كذلك فان الفرص المتاحة امام الذكور هي اكبر منها تلك الفرص المتاحة امام الإناث اذ ان الموروث الثقافي و الاجتماعي لايزال يحد من عمل المرأة و هذا ما يظهر بشكل واضح في الجدول رقم (8) اذ يلاحظ بان اغلب الافراد من الاعاطلين هم من الإناث حيث ان 69.23% من اجمالي الافراد العاطلين عن العمل هم من الإناث في بلغت نسبة الذكور 30.77%.

**جدول(8) توزيع الافراد العاطلين عن العمل حسب الجنس**

النسبة	النوع	العاطلين
%30.77	الذكور	32
%69.23	الإناث	72
%100	المجموع	104

\*الجدول من اعداد الباحث استنادا الى استماره الاستبيان

**ثانياً: معدلات الإعالة:**

**1: الإعالة العمرية:** تعبر معدلات الإعالة العمرية عن الافراد خارج سن العمل و هم مستهلكون فقط دون إنتاج و الذين يتم اعاليتهم من قبل افراد اخرين يكونون منتجين و مستهلكين في نفس الوقت.

عدد الافراد الاقل من 18 سنة

$$\text{1.1: معدل الإعالة العمرية لصغار السن} = \frac{100}{\text{عدد السكان من 15-64 سنة}}$$

$$\%78.66=100*(464\backslash365)$$

نستدل منها ان كل 100 شخص من الافراد في سن العمل يتکفلون باعالة انفسهم و 78.66 من الافراد الاقل من 18 سنة اي صغار السن، ويعتبر هذا المعدل مرتفعا ومؤشرًا على ان معدلات النمو السكاني مرتفعة للغاية.

عدد الأفراد الأكبر من 64 سنة

$$2.1: \text{معدل الإعالة العمرية لكتاب السن} = \frac{100}{\text{عدد السكان من 15-64 سنة}}$$

$$\% 13.36 = 100 * (464 / 62)$$

وهذا يشير إلى أن كل 100 شخص من الأفراد في سن العمل يتذكرون باعالة انفسهم و 13.36 شخص من كبار السن الأكبر من 64 سنة .

عدد الأفراد الأقل من 18 سنة + عدد الأفراد الأكبر من 64 سنة

$$3.1: \text{معدل الإعالة العمرية الكلي} = \frac{100}{\text{عدد السكان من 15-64 سنة}}$$

$$\% 92.02 = 100 * (464 / 62 + 365)$$

وبالتالي فإن كل 100 شخص من الأفراد في سن العمل يتذكرون باعالة انفسهم و 92.02 من الأفراد خارج سن العمل .

2: الإعالة الاقتصادية: يركز هذا التصنيف على فئة معينة من السكان و هم السكان العاملين فعلاً إذ أن جميع السكان ضمن الفئة العمرية 15-64 سنة هم ليسوا نشطين اقتصادياً حيث أن 344 فرداً فقط من مجموع 464 فرداً نشطون اقتصادياً من عينة البحث كما أن 104 فرداً هم عاطلون عن العمل وبالتالي هم مستهلكون فقط و ليس منتجين، فيبلغ عدد الأفراد العاملين 240 فرداً فقط ، ومن خلال معدل الإعالة الاقتصادية تستدل مقدار العبء الذي يتحمله كل فرد عامل في المجتمع.

عدد الأفراد الأقل من 18 سنة

$$1.2: \text{معدل الإعالة الاقتصادية لصغار السن} = \frac{100}{\text{عدد السكان العاملين}}$$

$$\% 152.08 = 100 * (240 / 365)$$

و يشير هذا المعدل إلى أن كل 100 شخص من الأفراد العاملين يتذكرون باعالة انفسهم و 152.08 من صغار السن .

عدد الأفراد الأكبر من 64 سنة

$$2.2: \text{معدل الإعالة الاقتصادية لكتاب السن} = \frac{100}{\text{عدد السكان العاملين}}$$

$$\% 25.83 = 100 * (240 / 62)$$

أي أن كل 100 فرد من العاملين يتحمل عبء اعالة 25.83 شخص من كبار السن.

عدد الأفراد الأقل من 18 سنة + عدد الأفراد الأكبر من 64 سنة

$$3.2: \text{معدل الإعالة الاقتصادية الكلي} = \frac{100}{\text{العدد الكلي}}$$

$$\% 177.91 = 100 * (240 / 62 + 365)$$

يتبيّن أن كل 100 فرد من العاملين يتحمل عبء إعالة 177.91 شخص من الصغار و كبار السن.

4.2: معدل الإعالة الإجمالي: للاحتساب معدل الإعالة الإجمالي يستوجب ذلك إضافة الفئة الغير نشطة اقتصادية إضافة إلى الأفراد العاطلين عن العمل للأدراك المعدل الإجمالي للإعالة الاقتصادية.

عدد الأفراد الأقل من 18 سنة + عدد الأفراد الأكبر من 64 سنة + الأفراد العاطلين + الأفراد غير

النشطين اقتصادياً

$$\text{معدل الإعالة الاقتصادية الإجمالي} = \frac{100 * \text{عدد السكان العاملين}}{\text{النشطين اقتصادياً}}$$

$$\% 271.25 = 100 * (240 / 120 + 104 + 62 + 365)$$

ونستدل من هذا المعدل أن كل 100 فرد من العاملين يتحمل عبء إعالة 271.25 شخص من باقي الأفراد سوى العاطلين عن العمل و غير النشطين اقتصادياً أو خارج سن العمل، و بالتالي تشير هذه النتائج إلى معدل إعالة مرتفع نوعاً ما كنتيجة للارتفاع في نسبة الأفراد الغير نشطين اقتصادياً ، و التي تعتبر نتيجة للارتفاع في معدلات البطالة من جهة و ضعف مساهمة المرأة في سوق العمل من جهة أخرى.

الاستنتاجات:

نستنتج مما سبق إلى أن :

1. تشير النتائج إلى أن قضاء راخو هو مجتمع فتي حيث أن 52.08% من عينة المجتمع هم ضمن الفئة العمرية 15 إلى 64 سنة أي الفئة المنتجة كما أن 40.96% من أفراد العينة هم ضمن الفئة العمرية أقل من 14 سنة ما يشير إلى معدلات النمو السكاني المرتفعة.

2. الارتفاع الكبير في معدلات البطالة حيث بلغ 30.23% وخاصة بين الإناث إذ أن 69.23% من الأفراد العاطلين هم من الإناث في حين بلغ المعدل 30.77% بين الذكور.

3. استناداً إلى النتائج المتحققة فقد يتبيّن من معدلات الإعالة العمرية أن كل 100 شخص من الأفراد في سن العمل يتکفّلون بآلة انفسهم و 78.66% من الأفراد الأقل من 18 سنة أي صغار السن و هذا يعتبر معدلاً مرتفعاً وهذا يشير إلى أن قضاء راخو يعتبر فتياناً كما أن كل 100 شخص من الأفراد في سن العمل يتکفّلون بآلة انفسهم و 13.36% من كبار السن الأكبر من 64 سنة ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً أو بالاحرى قريباً من المتوسط ما يشير إلى أن معدل التعمير مرتفع أي ان التقدم الصحي تحسن و هو قريب من المستوى المطلوب، كما يتبيّن أن كل 100 فرد من السكان في سن العمل يتتحمل عبء إعالة 177.91 شخص من الصغار و كبار السن وهو معدل ليس بالمرتفع.

4. من معدلات الإعالة الاقتصادية تبيّن أن كل 100 شخص من الأفراد العاملين يتکفّلون بآلة انفسهم و 152.08% من صغار السن كما أن كل 100 فرد من العاملين يتتحمل عبء إعالة 25.83% شخص من

كبار السن وأيضاً أن كل 100 فرد من العاملين يتحمل عبء إعالة 271.25 شخص من باقي الأفراد سواء العاطلين عن العمل وغير النشطين اقتصادياً أو خارج سن العمل، و بالتالي نستنتج ارتفاع معدلات الإعاقة نوعاً ما كنتيجة للأعداد الكبيرة من الأفراد غير النشطين اقتصادياً، والتي تعتبر نتيجة لارتفاع معدلات البطالة وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل.

**المقتراحات:**

1. ضرورة العمل على تغيير الفكر الانجابي لدى الاسر و العمل على تقليص حجم الاسرة للحد من النمو السكاني بشكل اكبر على الرغم من ان اغلب الاسر تتجه الان الى تقليص عدد افرادها من خلال الحد من النسل.
2. العمل على رفع مساهمة المرأة في سوق العمل من خلال تمكينها وتحفيزها للعمل مما يساهم في زيادة فئة السكان النشطين اقتصادياً وبالتالي تقليص الفئة المستهلكة فقط من خلال تحويلها إلى فئة منتجة.
3. تشجيع الاستثمارات الاقتصادية مما يساهم في خلق المزيد من فرص العمل وبالتالي تقليص معدلات البطالة المرتفعة، وبالتالي تقليص معدلات الإعاقة وتحسين نوعية الحياة.

**المصادر:**

1. رضا عبدالجبار ، فاهم محمد جبر ، نمو سكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه (1977-2007) ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 4، 2011.
2. وصفى هاشم الرمامنة، تغير حجم وتركيب السكان في التجمعات السكانية الرئيسية في محافظة البقاء (1952-1994)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، 1998.
3. د. مفيد ذنون يونس، اقتصاديات السكان، الطبعة الاولى، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 4 . د. عبدالله عطوي، جغرافية السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2001.
5. د. فتحي محمد ابو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.
6. اسماعيل مصطفى عبد الرحمن ، بطالة القوى العاملة في اقليم كورستان العراق مع التركيز على محافظة السلمانية (1990-2001) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلمانية ، 2002.
7. د.عبدالرحيم بوادجي و د. عصام خوري، علم السكان نظريات و مفاهيم، دار الرضا للنشر، دمشق ، 2002
9. د.خضير عباس إبراهيم، الخصائص الاقتصادية لسكان قضاء خانقين، مجلة الفتح الصادرة عن جامعة ديالى ، العدد الثالث والعشرون، 2005.

**قائمة المراجع**

**المراجع باللغة الأجنبية:**

- 1 - بومدين (م) حوالف رحيمة، مداخلة: "واقع التسيير في المؤسسات الجزائرية في ظل الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية الراهنة"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بجامعة سعد دحلب البليدة، 21 و 22 ماي 2002 .
  - 2 - حميد خروف ، دراسة: سياسة التنمية في الجزائر رؤية سوسيولوجية، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد 17، خريف شتاء 2002.
  - 3 - مجلس الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي: تقييم التعاون محور المحادثات، موقع وكالة الأنباء الجزائرية، 13 سبتمبر 2014، متاح على الرابط <http://www.aps.dz/ar/algerie/4098>، تاريخ الاطلاع: 22 أكتوبر 2014.
  - 4 - محمد بلهول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة مسارها في الجزائر، الجزء 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 1999.
  - 5 - محمد مسلم، مقال: "الجزائر و منظمة التجارة العالمية في جولة مفاوضات جديدة، الشروق اليومي، 02/09/2014.
  - 6 - محفوظ لعشب، سلسلة القانون الاقتصادي، الجزء، ديوان المطبوعات الجامعية، 1997.
  - 7 - مشرى محمد الناصر، بقة الشريف، تقييم حصيلة برامج و مخططات التنمية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد فبراير 2017، متاح على الرابط: <http://giem.kantakji.com/article/details/ID/1120> بتاريخ الاطلاع 8 جانفي 2019.
  - 8 - قطاف ليلى، دراسة: اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية، الملتقى الدولي: آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرhat عباس سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.
  - 9 - فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية : دراسة حالة الجزائر، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية. جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.
  - 10 - كمال عايشي، دراسة: "التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد"، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، مارس 2013، متاح على الرابط: <http://digitallibrary.univ-batna.dz>، تاريخ الاطلاع: 3 ماي 2014.
  - 11 - سعيد بشار ، مقال: "انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية انتحار اقتصادي"، الخبر الأحد 18 ماي 2014.
  - 12 - عياش قويدر، ابراهيمي عبدالله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة الشلف الجزائر، العدد 02 ماي 2005.
- المراجع باللغة الأجنبية:

- 1 Abderrahmane Mebtoul et Autres, Bilan du président Abdelaziz Bouteflika 1999-2004 et les perspectives, Les Editions Dar El Gharb, Alger, 2004.
- 2 Communiqué du Conseil des ministres, Programme de développement quinquennal 2010-2014, Le 02/01/2011.
- <http://www.mae.dz/photos/programme.htm>.
- 3 EL MIQYAS, Revue Algérienne de Normalisation, N° 15, Décembre 2005, édition; l'institut Algérien de normalisation, Alger, 2005.
- 4 Mohamed Hocine Benissad, Economie du développement de l'Algérie, Alger, OPU, 1979 .
- 5 Marc Ecrème, Indépendance, politique et libération économique, Alger/Grenoble, ENAP/PUG,1986.
- 6 Mourad Benachenhou," La Restructuration industrielle modalité et implication" Revue Economie. N 17, septembre 1994.

**الهوامش**

- <sup>1</sup> . رضا عبدالجبار، فاهم محمد جبر، نمو سكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه (1977-2007) ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 4، 2011، ص 626.
- <sup>2</sup> . وصفي هاشم الرمامنة، تغير حجم وتركيب السكان في التجمعات السكانية الرئيسية في محافظة البلقاء (1952-1994)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا الجامعة الاردنية، 1998، ص 79.
- <sup>3</sup> . د. مفید ذنون يونس، اقتصاديات السكان، الطبعة الاولى، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 47.
- <sup>4</sup> . د. عبدالله عطوي، جغرافية السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص 199.
- <sup>5</sup> . د. فتحي محمد ابو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص 235.
- <sup>6</sup> . اسماعيل مصطفى عبد الرحمن ، بطلة القوى العاملة في اقليم كورستان العراق مع التركيز على محافظة السلمانية 1990-2001) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلمانية ، 2002 ، ص 32 .
- <sup>7</sup> . د. فتحي محمد ابو عيانة، نفس المصدر، ص 244.
- <sup>8</sup> . د.عبد الرحيم بوادجي و د. عاصم خوري، علم السكان نظريات و مفاهيم، دار الرضا للنشر، دمشق ، 2002 ، ص 199.
- <sup>9</sup> . د.خضير عباس إبراهيم، الخصائص الاقتصادية لسكان قضاء خانقين، مجلة الفتح الصادرة عن جامعة ديالي ، العدد الثالث والعشرون، 2005، ص 245.